

الفصل الرابع

قتل مؤكّد

«لسنا مخلوقاتٍ غيرَ كاملةٍ تحتاج إلى تحسين وحسب؛ بل

نحن ثوار بحاجة إلى أن يضعوا أسلحتهم»

- سي إس لويس، من رواية مشكلة الألم

كان من المستحيل جلب انتباه النادلة التي تعمل في البار الموجود داخل مركز دالاس للمؤتمرات من كثرة الزحام؛ إذ كانت الصالة تضيق بالشباب ذوي الشعر القصير، والسواعد المفتولة، والقمصان الضيقة قصيرة الأكمام، الذين التفتوا حول الطاولة الصغيرة، وكان المكان أشبه ما يكون بغابة من زجاجات البيرة الفارغة والكؤوس التي تنتظر إعادة ملئها. كانت مدينة دالاس تستضيف مؤتمر الجمعية الأمريكية للأمن الصناعي، وقد حضر المتعاقدون الأمنيون المستقلون إلى هذا المؤتمر بهدف التشبيك. وكان الوهج الأحمر المنبعث من السيجار يسطع فوق المناقشات الخفية حول فرص محتملة للمرتزقة وأعمال الأمن بين هواة متحفزين ومحترفين صقلوا خبراتهم في أرض المعركة، عاد أكثرهم لتوه من العراق أو أفغانستان.

قد يبدو مؤتمر الجمعية الأمريكية للأمن الصناعي مؤتمراً مملاً لعرض المعدات الأمنية وكاميرات الفيديو، غير أنه تحوّل في هذه الأيام إلى مركز اجتماعي للمتعاقدين الأمنيين، ومعرض ممتد للأدوات ذات التقنية العالية لمزودي الخدمات الأمنية. ونحن اليوم في صيف عام 2004، وهذا هو أول مؤتمر للجمعية يظهر فيه بوضوح تأثير الحرب على العراق في صناعة الأمن الخاص. فقد ولى عهد المؤتمرات التي كانت تعقدها منظمة جنود المغانم في فنادق لاس فيغاس البالية. ولما كان الطلب على الخدمات الأمنية قد بلغ

أقصى أوجه في العراق، فإن بإمكان الجنود السابقين العثور على فرص مهنية علنية غير مشبوهة لدى شركات مرموقة مثل بلاك ووتر، وتربل كانوبي، و ستيلي فاونديشن، وغيرها من الشركات الأمنية الخاصة التي تنتشر خلف طاولات العرض الممتدة على أرض المعرض الشاسعة. وتأتي الشركات المعنية لعرض خدماتها في حجرات أنيقة لجلب الزبائن المحتملين، ولقاء الأصدقاء، وتوزيع المنشورات، والتحدث في قضايا العمل مع الشركات الأخرى. ويأتي المتعاقدون الأمنيون قليلو الأصدقاء، كثيرو المال إلى هذه المعارض والمؤتمرات من كل حدب وصوب كمجموعات «النور» بحثاً عن أشخاص يماثلونهم في التفكير من أبناء القبيلة. ويُخبر المتعاقدون الأمنيون المستقلون أترابهم عن هذه المعارض والمؤتمرات عن طريق ما يتبادلونه من رسائل إلكترونية فيما بينهم حول الأبناء ومن سيحضر هذه المؤتمرات ومن سيتغيب؟. ويمكنهم هنا أن يتحدثوا عن عملهم، ويقتسموا غرفة في فندق، ويقابلوا عملاء جددًا، ويستعيدوا ذكريات مهمات سابقة شاركوا فيها، ويتعرفوا أصدقاء جددًا. ولما كانت أبناء العقود الأمنية الجديدة تتسرب في مثل هذه المؤتمرات، فإن المشاركة في مثل هذه النشاطات يمكنها أن تقلل من مُدد البطالة المحتمومة التي يتعرض لها المتعاقد الأمني في حياته المهنية. وبالأخذ في الحسبان الأجر اليومي المرتفع الذي يتقاضاه المتعاقد الأمني، فإن حضور هذه المؤتمرات يعني بالنسبة لهم تقويت فرصة كسب 400 إلى 600 دولار في اليوم، ولكنهم لا يبالون بذلك؛ فالمحترفون من المتعاقدين الأمنيين يعلمون أن مواصلة العمل في مهمة بعد أخرى سيرك آثاراً سلبية فيهم، عدا التأثير السيئ في حياتهم الشخصية؛ فالمتعاقد الأمني يصعب عليه الاحتفاظ بصديقة له، فما بالك بشقة سكنية؟. وفي السوق الأمنية الخاصة المتناثرة حول العالم، حيث يقفز المتعاقد الأمني بين الأماكن الملتهبة في العالم وبين موطنه، فإن حضور هذه المؤتمرات مع أبناء القبيلة يسمح لهم بالاستمتاع بالشعور بالانتماء إلى شيء، وهو شعور لا يجدون مثيلاً له في موطنهم.

وفي الحانة التابعة لمركز المؤتمرات، عقد شاب ثرثار مفعم بالحيوية، يعمل لدى بلاك ووتر اسمه شانون كامبل، مجلساً له حول واحدة من الطاولات الصغيرة المستديرة في الحانة. وحين بدأ يسرد لي قصة حياته بوصفه متعاقدًا أمنياً، اتسع نطاق دائرة المتحلقين

حواله مع تزايد الشبان الذين توقفوا ليستمعوا إلى الحديث. يبلغ شانون من العمر خمسة وثلاثين عاماً، ويتدلّى شعره الأشقر الغامق الطويل فوق جبهته، ويشابه شانون إلى حد المطابقة نجم فيلم «كثيب الرمال» فيما عدا أنه يلبس قميصاً قصير الكمين، وصندلاً، وقبعة كقبعة المتسكعين على الشواطئ، ويتمتع شانون ذو الجسم الصغير والقامة القصيرة نسبياً بالمقارنة مع بقية أقرانه، برشاقة ومرونة كبيرتين في الحركة، ولا تظهر عليه ملامح العسكريين ولا هيبتهم، ولا تصرفاتهم، ولا حديثهم. ومن الغريب أنه يلقب بـ«نمر» - ليس لأنه يشابه القطّة في مظهره وسلوكه، بل لأنه يصر على القول: إن أكثر النساء المتزوجات يلاحقنه حين يعود إلى بيته لقضاء إجازة العمل.

ويبدو أن تبجح شانون يخفي تحته قلقاً من نظرة أقرانه المتعاقدين الأمنيين إليه؛ لأنه واحد من بين قلة من المتعاقدين الأمنيين الذين يفتقرون إلى الخبرة العسكرية ويقومون بمهام أمنية عالية المستوى في العراق. لكن إذا كانت بلاك ووتر ترغب في بث صورة محددة عن نفسها، فإن شانون هو خير من يمثل هذه الصورة؛ ففي اليوم الذي سلّمت فيه سلطة التحالف المؤقتة مقاليد الحكم إلى العراقيين، ظهرت صورة شانون بوضوح في وسائل الإعلام وهو يفسح الطريق أمام بريمر ويقف إلى جانبه حين كان يتحدث في المؤتمر الصحفي. ولا بد أن شانون يحظى بمنزلة رفيعة لدى بلاك ووتر لدرجة أنهم كلفوه بالإشراف على حجيرة بلاك ووتر في مؤتمر الجمعية الأمريكية للأمن الصناعي. ويتمتع شانون بسرعة البديهة، وهذه السمة، بالإضافة إلى مهاراته العالية في الرماية، جعلته اختياراً مفضلاً لدى إدارة الشركة، وعلى النقيض من أكثر العاملين في قطاع المتعاقدين الأمنيين الخاص، يعترف شانون بأنه من المعجبين بالكاتب سي إس لويس، ولا سيما روايته التي عنوانها «مشكلة الألم» التي يحملها معه دوماً، ويمكن لمن يتصفح نسخته من الرواية أن يرى تعليقاته على جانبي صفحاتها، والخطوط التي وضعها تحت بعض الفقرات، وهو ما يدل على كثرة قراءته لها.

وبخلاف أكثر المتعاقدين الأمنيين المستقلين الذين ينتقلون عادة إلى قطاع الأمن الخاص بعد خدمة مهنية في الجيش أو الشرطة، جاء انتقال شانون إلى هذا القطاع بعد أن قرأ مقالة في الصحف عن هيئات المرتزقة والشركات العسكرية الخاصة، كشركة

النتائج التنفيذية وشركة سانداين، فعرف عند تلك اللحظة أنه وجد ضالته المنشودة. فراح يعمل في النهار في عدد من الوظائف من بينها إدارة متجر لبيع الزهور، تعود ملكيته إلى صهره، وعمل أيضاً في مؤسسة لخدمات الجنائز، واستنفد كل ما لديه من اعتماد في بطاقات الاعتماد التي لديه من أجل أن يدفع مصاريف دروس الكاراتيه وفنون القتال والدفاع عن النفس، واستخدام السلاح، والحراسة والرماية، حتى أصبح لديه ما يكفي من الخبرة تؤهله لدخول القطاع. وبعد العمل مدة وجيزة في شركة ماركيز فانس مانس ماركيز (إم في إم)، وهي واحدة من بين الشركات المتعاقدة مع وكالة الاستخبارات المركزية، انتقل شانون إلى بلاك ووتر، حيث أدرك فيها أن القدرات الذهنية هي على قدر مساوٍ من الخبرة العملية في دفع نجاحه المهني في هذا الحقل الذي اختار العمل فيه.

وكما أوضح لي بقوله: «إن التعاقد الأمني ليس مهنة لأبناء الذوات وأصحاب الرتب العليا، فأولئك يجتهدون فقط في الاستجمام، وكل ما يحسنون فعله هو الشكوى والتذمر. إنها شيء ذهني، عليك أن تتحمل المشقات والصعاب التي ترافق العمل في أماكن مثل العراق. وفي الحقيقة إن المعيار الوحيد في الوصول إلى هناك هو أن تكون قد ذهبت إلى هناك. هيه، وإن كنت من الشرطة العسكرية، أقول لك تقدم بطلب للعمل في بلاك ووتر».

ويبدو أن دخول هذا القطاع أسهل من المكوث فيه؛ لأن شانون يقول لي: إنه حتى بعد إنهاء مدة التدريب، يمكن للمتعاقد أن يفقد وظيفته في مدة التبديل. إن تقلب المتعاقد الأمني بين العمل مدة تسعين يوماً والإجازة ثلاثين يوماً يعني أنه سيحصل على نصف ما يتوقع أن يحصل عليه من أجر في هذه المهنة: «وحتى لو نجحت في تحصيل عقد عمل، فإن علاقتك مع بلاك ووتر تبقى في مهبط الريح... فنحن نقبل عشرين متعاقداً، ونسرح عشرة، التجربة عن طريق النار، وليس لهم أن يتدمروا إذا لم ينجحوا في بلاك ووتر. بعض الأشخاص لديهم المهارات المطلوبة، وبعضهم الآخر لا يهتم سوى بالمظهر والأدوات. فهم يلبسون الكوفية المبلطة، أو يلبسون قميصاً يحمل شعار بلاك ووتر، ويظنون أنهم بذلك أصبحوا من المحترفين. إن الأشخاص الذين أكن لهم الاحترام هم الذين يسكن

الخمسة منهم في بناية صغيرة في الريف، مثل هؤلاء هم المحترفون حقاً الذين يمكنهم إنجاز المهمة.

«إن الأجور المجزية تجدها في عقود العاملين في الوكالات الحكومية الأخرى. وتقوم شركة إم في إم بتأمين حراسة العاملين في تلك الوكالات، لكن على الحراس أن يحصلوا على أعلى التصاريح الأمنية. وإن كنت قصير القامة أعور، فإن بإمكانك العمل معهم ما دمت حاصلاً على تصاريح الاطلاع على أسرار الدولة، وإذا أردت أن تعرف من هم الذين يعملون مع الوكالات الحكومية الأخرى، فهم الذين يحملون بطاقتي هوية، الأولى بطاقة توظيف في وزارة الدفاع، والأخرى صادرة عن السفارة. وتكون بطاقتهم الصادرة عن وكالة الاستخبارات المركزية ثخينة؛ لأنها تستخدم أكثر من غيرها.

«يمكن تشبيهه بلاك ووتر بالمطعم الذي يرتاده مئات الأشخاص. وفي العادة يمكن تقسيم هؤلاء إلى فئتين: هناك فئة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن الثلاثين عاماً وهم الأديعاء الذين يسعون إلى جمع أكبر قدر من المال في هذه المهنة، وهناك فئة الذين تزيد أعمارهم عن الثلاثين - الأشخاص المتزوجون الذين يعملون أسرهم، ويبحثون عن عمل جاد. إن أكبر الأشخاص سناً ممن عملت معهم في بلاك ووتر هو شخص اسمه جيسي ويبلغ من العمر خمسة وخمسين عاماً. وأشهر ما يعرف به هذا الشخص هو أنه شارك في عدد كبير من الاشتباكات التي تعرض فيها لإطلاق النار ونجا منها جميعاً. وهو من الريف الأمريكي، ويتمتع بأداء مثالي خالٍ من الأخطاء».

ويريد شانون أن يوضح عالم المتعاقدين المستقلين في «بغداد»، فقام برسم خريطة ساخرة لمدينة بغداد على منديل المائدة: «هنا تقع المنطقة الخضراء وحولها المنطقة الحمراء، والمنطقة الخضراء هي منطقة واضحة الحدود تمتد بمحاذاة نهر دجلة ولها ثلاثة مداخل محكمة وخاضعة للسيطرة. والمنطقة الخضراء هي المنحنى الواقع فوق التواء نهر دجلة - ويطلق على المنطقة الواقعة في هذا الالتواء الإبهام، وهي تسمية مهذبة وأكثر ذوقاً من الاسم المتعارف عليه بين المتعاقدين. وتأتي قذائف الهاون من هنا»، وأشار إلى جهة الشمال الغربي من النهر، «لتضرب القوات الأمريكية في رأس منطقة الإبهام. وتتمركز عناصر الوكالات الحكومية الأخرى قبالة نهر دجلة، ويوجد لديهم استراحة ومقصف

في غاية الروعة. ويمكنك أن تجد فيها «شوكولاتة سنيكرز» والبوظة الأمريكية الناعمة. وهنا تقع بوابة السفاحين، وعلى مقربة منها بوابة السفاحين الصغار، وقد فجرت حافلة ملفومة تحمل قنبلة زنتها نصف طن تقريباً على بوابة السفاحين الصغار، وزلزل الانفجار المنطقة كلها، وتحركت الأرض من تحت أرجلنا، وحين سمعنا صوت الانفجار ونحن في المنزل التابع لبلاك ووتر، لم نتحرك من أماكننا، ونظر بعضنا إلى بعض، وقلنا: (يبدو أنه انفجار حافلة مفخخة). ويقطن المتعاقدون المستقلون في المنطقة الخضراء. وأخطر طريق في العراق هو الدرب الإيرلندي- وهو الطريق الذي يوصل المنطقة الخضراء بمطار بغداد الدولي، ويسمى هذا الطريق أيضاً طريق العبوات الناسفة التي تفجر عن بُعد. إننا نذهب إلى كل مكان. ويقال عنا في المنطقة الحمراء: إننا قتلة مستأجرون. ويطلقون علينا أيضاً وصف «المرتزقة». والشكر للرب على محطة سي إن إن.».

وانطلق شانون بالضحك الذي انتهى بالسعال، وكان عليه أن يطفئ «سيجاره»، ويحتسي قليلاً من الخمر قبل أن يتابع حديثه. «بعض الفتيات العراقيات يأتين إلينا لأخذ الصور معنا، وتذكر بطاقات الهوية التي نحملها أننا متعاقدون مع بلاك ووتر، ولكننا لا نملك أن نعترف بذلك، وهم يظنون أننا نشتبك في القتال كل الوقت، ويشاهدنا الجيش ونحن مدججون بالسلاح، فيطرحون علينا أسئلة مثل: «كم قتلاً مؤكداً تسجلون في كل مرة تخرجون فيها؟» وواضح أنه ليس لديهم أدنى فكرة عما نفعّل. وهم كذلك يظنون أننا قتلة مستأجرون.».

وكان يجلس حول المنضدة وسط سديم الدخان المنبعث من «السجائر» و«السيجار» بضعة عشر من المتعاقدين الآخرين الذين يتدخلون من وقت لآخر بملاحظاتهم الخاصة، أو يهزون رؤوسهم تأييداً لكلام شانون. وكان هارت براون أكثر المتعاقدين هدوءاً في المجموعة، وهو شخص حسن البزة، صغير الجسم، ويتحدث ببلاغة، ويتصرف كرجال الأعمال، ويحمل شهادة علمية من جامعة أرلينغتون في تكساس، ويبدو هارت في غير مكانه وسط هذا الجمع من عالم المتعاقدين الأمنيين، من الرجال حليقي الرؤوس، عريضي الشوارب، ضخام الأجسام، مفتولي السواعد، من الطبقة الكادحة من الجنود السابقين، الذين ينحدر أكثرهم من عمق الجنوب الأمريكي. إلا أن الانطباع الأولي

قد يخدع المرء أحياناً، فقد عمل هارت ضمن فريق الحراسة الشخصي المرافق للرئيس الهاييتي أريستيد مع مؤسسة ستيلي قبل أن ينتقل إلى العمل لحراسة بريمر في العراق مع بلاك ووتر، وهو لا يزال ينفذ عدداً من تلك المهمات منذ ذلك الوقت. يقول هارت: «كنت أظن أن الحراسة الشخصية المرافقة لبريمر كانت مهمة عالية المستوى يمكن أن أستفيد منها في المستقبل. خمسة أو عشرة أعوام على الأقل، كنت أظنها استثماراً كبيراً، وكنت أظن أن تلك الفرصة ما كانت لتسرح لي لو لم يكن لدي الخبرة الكافية. لقد كان من غير العادي أن أكلف بالجانب العملياتي في المهمة». وكلمة «غير العادي» هي الوصف الدقيق، لأن هارت عمل في الجوانب غير الأمنية لدى وزارة العدل وشركة وورلد كوم، ويحمل شهادات علمية في هندسة الطب الإشعاعي، وعلم السلوك الإنساني، والعدالة الجنائية، والمواد الخطرة. ومن الواضح أن هذا الشخص المثقف يقضي وقتاً في التفكير فيما هو أبعد من جانب إطلاق النار في هذه المهنة. وأهم من ذلك أن هارت لديه المقدرة على توقع المستقبل، ويدرك بعض المتطلبات المتضاربة في هذا العمل:

«في العراق، لدي قلق من قضية السيادة. إنني قلق من فكرة حمل السلاح تحت مظلة التحالف، ولكننا الآن في دولة ذات سيادة، فما هي بالضبط تبعات حمل السلاح؟ ... لقد أصدر بريمر أمراً باستثناء المتعاقدين الأمنيين من الخضوع لقوانين البلاد، ولكنني اليوم أكثر تردداً مع تغيير وضع السيادة». ومما زاد في تردد هارت رؤيته تدني معايير مزودي الخدمات الأمنية بعد فورة الطلب في سوق الخدمات الأمنية في العراق». لو اتصل بي أحد للعمل في مهمة أمنية، فإنني سأصر على معرفة التفاصيل كلها. لقد شهد هذا القطاع توسعاً كبيراً لدرجة أن الشركات العاملة فيه لم تعد تهتم بالعاملين لديها». وحين كان هارت يعمل في العراق، كان يشعر بالقلق أيضاً من العمل بانسجام مع جهاز خدمات الأمن الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية. وتوجد عداوة متأصلة بين خدمات الأمن الدبلوماسي والمتعاقدين الأمنيين، فخدمات الأمن الدبلوماسي، تنظر إلى المتعاقدين الأمنيين بوصفهم رعاة بقر يتقاضون أجوراً فاحشة أكثر مما يستحقون، في حين ينظر المتعاقدون الأمنيون إلى العاملين في خدمات الأمن الدبلوماسي بوصفهم بيروقراطيين غير أكفاء. وقد أدى هذا التنافر المنبثق عن الصدام الثقلي بين خدمات

الأمن الدبلوماسي والمتعاقدين الأمنيين إلى تشويش التماسك الجماعي الذي يمكن أن يكون عنصراً مهماً للبقاء في بيئة محفوفة بالمخاطر. وفي قرار آخر ميّز هارت عن بقية المتعاقدين، رأى هارت أن المخاطر المجتمعة في العراق لا تساوي المال الذي سيحصل عليه من العمل هناك؛ لذلك قرر التوقف عن العمل بعد إنهاء العقود التي التزم بها. ومن حسن حظ هارت أنه يملك شهادات علمية وخبرات عملية من شأنها أن تطف من عملية تحوله من العمل الأمني إلى العمل المدني. وهذه المزية غير متوافرة لأكثر العسكريين السابقين وأفراد الشرطة الذين يعملون بصفة متعاقدين أمنيين مستقلين.

فهل سيقبل هارت العمل في العراق لو عرض عليه مزيد من المال؟ رد هارت باستهجان بعد أن هزّ كتفيه: «العراق؟ أملك القبول والرفض، ولكنني بالتأكيد سأجيب بالرفض».

بيد أن لامونت، الجندي السابق في المارينز، الضخم الجثة، ذا الأصل الإفريقي، لا يتفق مع هارت؛ إذ رد قائلاً: «العراق هو بحكم المباراة النهائية في الدوري الممتاز لكرة القدم. إنها منبع المال». وهمّ لامونت الوحيد هو أن يرى أولاده وقد أنهوا سنتهم الدراسية وأن يحصل على عقود كافية تمكنه من توفير العيش الكريم لهم. ومع أن أكثر العقود تدفع أجراً يتراوح ما بين 500 دولار إلى 650 دولاراً في اليوم، إلا أنه كان يتقاضى 850 دولاراً في اليوم من عمله الأمني لدى المنظمات الحكومية الأخرى. ويسعى لامونت لتأمين فرص جديدة تمكنه من استغلال ما يتمتع به من رخص أمنية عالية المستوى حصل عليها من عمله السابق في المارينز من أجل تحقيق أكبر قدر من الدخل. وعلى الرغم من كونه وطنياً متحمساً ويملك خبرة قتالية عملية، فإنه يشكك في أسباب وجودنا في العراق، ليس من وجهة نظر قانونية كما يفعل هارت، بل من وجهة نظر أخلاقية. ويرد لامونت قائلاً: «حين كنت في الجيش، تعلمنا تنفيذ الأوامر دون أن نسأل، وكنت ألتزم ذلك. أما الآن وبعد خروجي من الجيش، فإنني أرغب في معرفة السبب الحقيقي لوجودنا في العراق».

ثم رن جرس هاتفه الخليوي، فتوقف النقاش. كان لامونت يحاول تشكيل فريق حراسة شخصي لتنفيذ عقد أمني قصير الأجل في ما يسمى «إسرائيل». فقال بعد أن أتم المكالمة: «هل لديك رغبة في العمل في القدس؟ إنهم يدفعون 550».

فرد شانون بامتعاوض: «خمس مئة وخمسون»؟!

«بالتأكيد، ولم لا؟ أليست مالأً. وهناك عقد آخر يتبعه في بكين».

وأشاح شانون بيده تعبيراً عن رفضه للقدس؛ فقد ذاق طعم عقود المخاطر الكبيرة ذات الأجور المرتفعة، ولا يريد أن يضيع وقته في أي شيء أقل، وهو ينوي العودة إلى الحلة في العراق للالتحاق بما سماه عقود الحراسة الشخصية «القتالية»، وهي مجموعة حراسة من المرجح أن تتعرض للهجوم وتجذب نفسها وسط نزاع مسلح. «في المرة الفائتة حين كنت هناك نفذت عمليتي قتل مؤكّد، وهناك أناس يقولون: إن أشياء كثيرة ستدور في ذهنك حين تقتل إنساناً، وقد رأيت شخصاً قادماً نحوي، فصوبت سلاحه وضغطت على الزناد، فأصبت قلبه؛ فسقط قتيلاً، ثم وجه شخص آخر سلاحه نحوي، فضغطت على الزناد ورشقتة بالرصاص. ولم أفكر بما حدث».

يمكن القول: إن أكثر المتعاقدين الأمنيين يشابهون في حالهم حال لامونت- فهم عسكريون أو أفراد شرطة سابقون أدركوا أن مهاراتهم المتخصصة ليس لها قيمة تذكر في العالم المدني، فقبلوا بالمخاطرة مقابل الأجور العالية لتوفير عيش كريم لأسرهم. ومع ذلك، وجدت أن 10% من المتعاقدين الذين قابلتهم يعدون أنفسهم متعاقدين أمنيين محترفين أقبلوا على هذا العمل؛ لأنهم يستمتعون بلبس الدروع وحمل الأسلحة الثقيلة في هذه المهنة ذات الأجر المرتفع، والمخاطرة الكبيرة، والإثارة العالية المهيجة لهرمون الأدرينالين، كما هي حال شانون. وهناك أيضاً حفنة من الرجال من أمثال هارت، دخلوا إلى هذا المضمار في عقد واحد أو عقدين ثم رأوا أن المال الذي يحصلون عليه لا يساوي المخاطرة بالموت أو الإصابة بجروح بليغة. ويبدو أن الخط الفاصل هو القدرة على تحصيل أجر مشابه يساوي 80 ألف دولار إلى 150 ألف دولار سنوياً في مهنة أقل خطورة. وسينتقل بعضهم إلى وظائف أكثر أمنياً بأجر مساوٍ؛ وبعضهم سيضطرون إلى العمل في مهاري الردى للحصول على مثل تلك الأجور.

وبينما كنا نجلس في الحانة نشرب ونحدث، كانت أعداد متتابة من مندوبي مبيعات المصانع تحوم حولنا كالرخم، يحاولون بيع أدوات جديدة ذات تقنية عالية للمتعاقدين.

وهم يدركون أنه لا يوجد زبون أفضل من متعاقد أممي عاد لتوه إلى البلاد بعد أن أمضى ثلاثة أشهر في تنفيذ عقد أممي في العراق بأجر قدره 600 دولار في اليوم أو يزيد. وكان المندوبون يجوبون القاعة لابسين قمصاناً متشابهةً تحمل شعارات المصانع التي يمثلونها وبأيديهم أجهزة حاسوب محمولة لتقديم عروض دعائية عن منتجات شركاتهم. ولما كان شانون هو الشخص الذي يتولى حجرة بلاك ووتر في المعرض، فقد أتاحت له مشاهدة العروض وتجربة المنتجات المعروضة.

اقتحمت مجموعة من ممثلي الشركات المصنعة للأدوات الأمنية جموع المتعاقدين المتعلقين حول شانون، وأخرجوا حقيبة عادية مصنوعة من الزجاج المغزول، وادعوا أن هذه الحقيبة يمكنها تعطيل اتصالات الهواتف الخلوية ضمن دائرة قطرها 183 متراً -تقريباً- وهذه الأداة سلاح مهم لمقاومة الألغام الأرضية التي تفجر عن بعد، وهي سلاح المقاومة المفضل. أثار هذا الادعاء اهتمام شانون، فخرجنا إلى الساحة لمشاهدة عرض تجريبي على عمل هذه الأداة.

وبنبهة المتحمس التوّاق، قال البائع، وهو يضحك: «راقب هذا»، وضغط بإصبعه على الزر الأحمر الموجود على يد الحقيبة؛ فاختمت إشارة شبكة الاتصال من هواتفنا الخلوية. وأردف مندوب المبيعات قائلاً: «إن هذه الأداة مصممة لإحياء محاولات تفجير الألغام الأرضية التي تفجر عن بعد»، وكان يشعر أن عليه أن يذكرنا بذلك، لكننا لم نذكره بأنه قد عطّل أنظمة الاتصال كلها في المعرض. أخذ شانون بطاقة عمل المندوب ووعدته بأن ينقل المعلومات إلى الإدارة العليا في الشركة لمراجعتها.

إن الأدوات والعدد الجديدة ذات التقنية العالية المصممة لتعطيل تفجير الألغام الأرضية عن طريق الهواتف الخلوية هي مثال واحد فقط على تأثير الحرب الجديدة في هذه الصناعة التي تشهد رواجاً كبيراً وتدفعها إلى سرعة الابتكار والإبداع. وكان لي محادثة قصيرة في الداخل مع أحد مندوبي المبيعات من شركة سكاليتا مولوني آر مورينغ تسجيم مع الدور التقليدي للمنتجات الأمنية. كان المندوب يروج لسيارة ليموزين سوداء ترن ثلاثة أطنان تقريباً وتباع بمئة وثمانية عشر ألف دولار بوصفها أفضل خيار لمدير الشركة الذي يعاني من وجود موظفين ناقلين عليه مستاءين من العمل، ويبلغ ثمن النسخة المطوّلة من

هذه السيارة 135.000 دولار أمريكي. وكلا النوعين يمكنهما صد رصاصات ماغنوم عيار 44 ملم، ورصاصات إم 61، ويمكنها تحمل انفجار لغم أرضي من نوع إم 67 ينفجر من مسافة 20 سم أسفل السيارة، وصمم زجاج نوافذ السيارة بطريقة تحول دون تكسر الزجاج إلى الخارج أو الداخل بسبب تغطيته بطبقات متينة متعددة من الأغشية البلاستيكية. وتقوم شركة سكاليتا مولوني بتصفيح ممتاز لسيارات جي إم سي سوبربان، التي أصبحت الخيار المفضل للشركات الأمنية في العراق. ويعد السوق السابقة لهذه السيارات من كبار الشخصيات ونجوم السينما ومديري الشركات الذين يطلبون سيارات مصفحة شيئاً لا يذكر بالمقارنة مع الطلب الذي أحدثته العراق والحرب على الإرهاب.

ومع حلول المساء تحوّل مشهد العرض الممل للأطفال، وكاميرات الفيديو، وأنظمة التعريف التي تعتمد على بصمة العين، والحواجز الفولاذية إلى غشاوة ضبابية ممزوجة باللون الأحمر، والأبيض، والأزرق. وأصبحت السمة المميزة للعالم بعد 11 أيلول / سبتمبر هي أن الاستخدام المفاجئ لكل شيء بدءاً من الأقفال إلى البنادق لم يعد من الضروريات وحسب، بل من المتطلبات الوطنية. ويعكس النشاط الصاحب في هذا المعرض بكل وضوح الانفجار الحديث الذي طرأ على هذه الصناعة؛ فالعدو الجديد في حِقبة ما بعد الحرب الباردة هم «الإرهابيون»، ويبدو أن الجميع يحاولون الدخول إلى هذا القطاع الأمني الخاص. وتتعاظم الفرص أمام الشركات الجديدة التي تتمتع بالذكاء والمثابرة، تماماً كما حدث في طفرة الدوت كوم. حتى إن المتحدث الرئيس في هذا المعرض، وهو عمدة نيويورك السابق رودولف جوليان، أصبح الآن يدير شركة أمنية خاصة ولها عملاء من كبرى الشركات الأمريكية. لقد أصبح العالم حقاً مكاناً أكثر خطورة لممارسة العمل والنشاط التجاري فيه.

السوق العالمية

قبل الحادي عشر من أيلول / سبتمبر من عام 2001، كانت سوق الخدمات الأمنية الخاصة محدودة ومقصورة على الرجال الذين يأتون إلى هذه المؤتمرات والمعارض بحثاً عن العمل بوصفهم متعاقدين مستقلين. وجاءت الحرب في أفغانستان لتفتح الباب في وجه المزيد من فرص التوظيف للمتعاقدين الأمنيين المستقلين. ثم جاءت الحرب في العراق،

فركلت هذا الباب، واقتلعتة من مفاصله، وداست عليه، وحرقتة، ونشرت رماده. فكان العراق فيما يخص صناعة الأمن الخاص أول متصفح سهل الاستخدام لمواقع الويب لطفرة الدوت كوم.

كانت الحرب الأمريكية في أفغانستان حرباً خاطفة نظيفة ولم تشهد سوى عدد قليل من المصاعب كالتي ظهرت فيما بعد لتلاحق الجيش الأمريكي في العراق؛ إذ استخدمت الولايات المتحدة قوتها غير النووية كاملة وتقنية القتل العالية التي بحوزتها ضد جيش طالبان المؤلف من الأوباش وأعوانهم من المقاتلين الباكستانيين والأجانب. ومع أن الحرب كانت في البداية حرباً سرية بقيادة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، إلا أن الصراع كان مصدراً ثراً للبرامج الإعلامية المرئية والمطبوعة، حيث راح المراسلون الإعلاميون يتعقبون المواجهة المثيرة بين أنصار طالبان ذوي الثياب السوداء وبين تتين التقنية الأمريكية العالية، ونقل المراسلون هذه المواجهة بكل تفصيلاتها الدقيقة وبطريقة درامية. وكان منظر أفراد القوات الخاصة وهم على ظهور الخيل ينسقون الهجمات الجوية الدقيقة يشبه منظر العظماء السبعة وهم يقضون على دارث فادراً¹. ومع أن الهجوم استطاع قلب نظام حكم طالبان بسرعة وأدى إلى تفريق المقاتلين الأجانب الذين يدعمهم ابن لادن، إلا أن العملية بدت بمنتهى السهولة. وقد كان قرار توجيه الهجوم «بخفة» على أفغانستان يعكس حسابات الإستراتيجية والضرورة؛ ذلك أنه لم يكن بالإمكان نشر القوات العسكرية التقليدية بالسرعة المطلوبة، وأراد المخططون تجنب إصدار أحكام خاطئة كالتي وقع فيها السوفييت من قبل حين نشروا أعداداً كبيرة من الجنود على الأرض، ولقد كان الوجود الأمريكي الخفيف في الأرض الأفغانية سبباً في إحباط بواعث المقاومة لدى الشعب الأفغاني، وهو عكس ما حدث في العراق تماماً، حيث أدى الوجود العسكري الكبير في العراق إلى انتشار مشاعر السخط والاستياء التي أفضت إلى حالة مستدامة من الفوضى وانعدام الأمن.

1- استقي هذا التشبيه من سلسلة أفلام الخيال العلمي «حرب النجوم» وتحديداً من الإصدار السادس منه بعنوان «ثأر السيث»، ودارث فادر هو رمز الشر الذي كان يخطط للاستيلاء والسيطرة على المجرة كما يقول الفيلم.

كانت خطط استخدام «جيش كبير» لاحتلال العراق مرسومة على الورق منذ تسعينيات القرن الماضي، وفي أثناء العقد الأخير من ذلك القرن، عكف عدد كبير من الأشخاص، الذين أصبحوا الآن يحتلون مناصب رفيعة في حكومة بوش، على تطوير آمالهم بأن تستخدم أمريكا قوتها العسكرية تحقيقاً لذلك الهدف. وقد كان مستشار بوش من المحافظين الجدد المؤسسين بفكرة أن العراق هو مسمار العجلة في رؤية حديثة للمصير الأمريكي. وتعود الفكرة القائلة: إن أمريكا بحاجة إلى استغلال هيمنتها العالمية باستخدام القوة العسكرية لحماية مناطق نفوذها إلى وثيقة «توجيهات التخطيط الدفاعي» التي وضع مُسوّدتها عام 1992 بول وولفوفيتز الذي كان يَشغُلُ آنذاك منصب وكيل وزارة الدفاع لتخطيط السياسات، ثم أعاد كتابتها وزير الدفاع آنذاك دك تشيني. ثم قام كل من وولفوفيتز وتشيني ومعهم دونالد رامسفيلد وبقيّة عصابة المحافظين الجدد المنتمين بالعضوية إلى منظمة مشروع القرن الأمريكي الجديد، بترديد أصداء تلك الفكرة عام 1997 في إعلان المبادئ: «إننا بحاجة إلى تحمل مسؤولية الدور المتفرد لأمريكا في نظام عالمي يراعي أمننا وازدهارنا، ومبادئنا، وتوسيعه والمحافظة عليه». وفي رسالة وجهت إلى الرئيس كلينتون في يناير من عام 1998 وأخرى إلى زعماء الكونغرس في مايو من عام 1998، ركز مشروع القرن الأمريكي الجديد على صدام حسين، مدعياً أن إزاحته عن الحكم ينبغي أن تكون الأولوية الأولى في أساس أي سياسة أمنية أمريكية، ولما ظهرت فيما بعد أسماء أكثر الذين وقعوا على الوثائق الصادرة عن مشروع القرن الأمريكي الجديد في جدول رواتب حكومة بوش، لم يكن مستغرباً أن تظهر اتهامات تقول: إن الترويج للمعلومات الاستخباراتية الملفقة كان متعمداً بهدف الدفع باتجاه تحقيق سياسات كانت مقررة سلفاً.

لقد جعلت هجمات الحادي عشر من أيلول / سبتمبر من الهجوم على طالبان وإزالته من الحكم أمراً لازماً وضرورياً، غير أن تحويل التركيز العام وتسليطه على صدام حسين وما يمثله من خطر هو أمر يحتاج إلى مهارة، وهو ما افتضح فيما بعد بأنه تضليل متعمد وحملة دعائية تسويقية مقصودة تولّاهها قادة الولايات المتحدة وبريطانية. واستغل بوش ومعاونوه قصة النجاح العسكري في أفغانستان والتأييد الشعبي الذي أظهرته استطلاعات الرأي العام، وبدؤوا بتوسيع نطاق حربهم الهلامية على الإرهاب. وفي

خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه بوش أمام الكونغرس عام 2002، أفصح عن الأهداف المستقبلية للحرب حين نعت إيران والعراق وكورية الشمالية بوصف «محور الشر¹» وإفرد صدام حسين بالذكر دون غيره وسرد أوصاف لاذعة لوحشية نظام حكمه. وفي الأشهر التي أعقبت ذلك الخطاب، نشط ممثلون من البنتاغون ووزارة الخارجية والبيت الأبيض في إقناع الجمهور الأمريكي والعالم بأن صدام حسين يملك أسلحة دمار شامل وأنه عاقد عزمه على استخدامها. وجرى الربط بين صدام حسين وابن لادن والقاعدة في جهود مزعومة قيل إنها تهدف إلى تحويل النظام الدكتاتوري الاشتراكي العلماني إلى مؤامرة إسلامية متطرفة. ومع حلول موعد الانتخابات النيابية النصفية في خريف ذلك العام، أظهرت استطلاعات الرأي العام أن غالبية الأمريكيين تدعم جهود بوش في الحرب، وأصدر الكونغرس «قرار العراق» الذي يخوّل استخدام القوة ضد صدام حسين.

ومع أن أكثر دول العالم كانت تعارض اجتياح العراق، فإن الولايات المتحدة نجحت في تأمين دعم من «تحالف أولي العزم والإرادة» في دعم مشروعها المحاط بالشكوك والريبة في العراق، وقد أطلق على هذا التحالف «تحالف أولي الدعم والمساعدة» على سبيل السخرية في إشارة إلى حجم الدعم والمساعدات المالية التي قدمتها الولايات المتحدة إلى الدول التي أعلنت انضمامها إلى هذا التحالف، غير أن هذا التحالف أضفى مظهراً واهياً خادعاً من الدعم الدولي على جهود هي في حقيقة الأمر اجتياح أمريكي بقيادة أمريكية وتمويل أمريكي. وأسهمت المملكة المتحدة، أقرب حلفاء أمريكا، بقوة عسكرية معتبرة، وفيما عدا ذلك، كانت إسهامات دول «تحالف أولي العزم والإرادة» مضمحلة. ولم تكشف حكومة بوش عما قدمته الدول الثلاثون المعلنة والخمس عشرة دولة غير المعلنة الأعضاء في هذا التحالف من إسهامات في مجهود الحرب. وتتراوح الدول التي سماها البيت الأبيض في هذا التحالف من دول يمزقها الفقر والفوضى كأفغانستان، إلى جزر سولومون الصغيرة في المحيط الهادي التي ليس لديها جيش، التي طلب رئيس وزرائها بأدب أن يزال اسم دولته من قائمة التحالف بعد

1- واضع هذه العبارة الرنانة التي راجت في عهد بوش الابن هو صحافي يهودي ينتمي إلى حركة المحافظين الجدد اسمه ديفيد فرم، عمل في البيت الأبيض ضمن مجموعة كاتبي خطابات جورج بوش، ويعمل الآن في معهد المشروع الأمريكي AEI.

أن علم من الصحافة عن إرادة أمته الظاهرة في دخول هذا التحالف. وبالرغم من المقارنات الخطائية التي عقدت بين هذا التحالف والتحالف الذي أخرج العراق من الكويت مهزوماً عام 1991، فإنه يبقى جلياً لكل من ينظر إلى الأرقام انعدام التشابه في القوة بما يكفي لخوض جولة أخرى مع صدام. وفي ضوء وجود قرابة ربع مليون جندي أمريكي، وخمسة وأربعين ألف جندي بريطاني، وبضعة آلاف من جنود دول التحالف، فإن المجموع العام للجنود في مسرح العمليات يبقى أقل من نصف عدد الجنود الذين شاركوا في حرب الخليج الأولى عام 1991.

ويستشهد النقاد بهذا الفارق في تعداد القوة العسكرية للدلالة على أن البنتاغون كان يرقّع بطريقة خرقاء اجتياح العراق. ومع أن النقاد يعترفون بأن التحالف الجديد سيواجه بقية أشلاء الجيش العراقي الذي كان في السابق جيشاً عرمرماً. إلا أنهم يغفلون حقيقة مهمة وهي أن أعداد الجنود التي شاركت في الحرب عام 1991 لا تصلح لأن تكون مقياساً تقارن به أعداد الجنود عام 2003، لسبب بسيط هو أن تدني الحاجة إلى الجنود النظاميين جاء نتيجة للتحوّل الذي طرأ على الجيش الأمريكي في العقد الماضي [بعد خصخصة الدعم والإسناد العسكريين].

خصخصة الدعم العسكري

انفردت الولايات المتحدة على المسرح العالمي مع نهاية الحرب الباردة، وباتت القوة العظمى الوحيدة بجيش نظامي جرار وليس أمامها أي تهديد تواجهه. وقد حدث هذا بعد الإصلاحات التي طبقت في ثمانينيات القرن الماضي، وكان من آثارها خفض الهيكل التقليدي للجيش الأمريكي.

بدأ الجيش الأمريكي بالاعتماد على المدنيين في أداء أدوار الدعم والمساندة لأغراض محددة بالذات منذ أن قام جورج واشنطن باستئجار سائقي عربات الخيول لنقل الإمدادات لقواته واستخدامه جنوداً مرتزقة لتدريب الميليشيات التابعة له في أثناء ثورته على الإنجليز، غير أن وزارة الدفاع الأمريكية لم تبدأ بالسعي نحو تأسيس شراكة رسمية مع القطاع الخاص إلا بعد حرب فيتنام. وقد دفعت التخفيضات اللازمة في هيكل القوات

المسلحة بعد الحرب، المؤسسة العسكرية الأمريكية إلى البحث بجدٍ عن وسائل لتأمين وظائف الدعم والمساندة من خارج المؤسسة العسكرية. وفي كانون الأول/ ديسمبر من عام 1985، قدّم أول برنامج للدعم المدني اللوجستي المعروف اختصاراً بعبارة «لوغكاب».

وقد مكّن برنامج لوغكاب الجيش الأمريكي من توظيف شركات محددة سلفاً لتوفير الدعم اللوجستي في قطاع عريض من الخدمات مثل تزويد الكهرباء، وأعمال التنظيف، والمسكن، والصيانة، والنقل، والغذاء، والإنشاءات، وهي وظائف عادية ولكنها ضرورية لنشر الجيش. والفكرة الأساس هي أن شركة متخصصة بالبنية التحتية يمكنها إدارة عقد مفتوح وفق مبدأ الكلفة زائد الربح، وتكون هذه الشركة تحت الطلب للانتشار السريع دعماً لأي عمليات قد يدعى إلى تنفيذها الجيش الأمريكي. وبذلك وقرّ برنامج لوغكاب وسيلة للجيش الأمريكي ليكون جاهزاً للانتشار السريع في أي أزمة طارئة دون أن يتحمل عبء الإبقاء على إمكانات الدعم طويلة الأمد في وقت السلم. ويمكن لهذا المبدأ أن يكون عاملاً مضاعفاً للقوة العسكرية في العمليات الطارئة غير أن النظرة الأهم لهذا المبدأ تكمن في كونه وسيلة قيمة لخفض النفقات وللتعامل مع الخفض المفاجئ والضروري في الجيش في حقبة ما بعد الحرب الباردة. كانت بداية الانتفاع من برنامج لوغكاب في أغراض محددة بالذات، ولم يأخذ هذا البرنامج شكل المظلة الخدمية الشاملة إلا عام 1992، حين قام وزير الدفاع الأمريكي آنذاك دك تشيني بإبرام عقد مع شركة براون آند روت بقيمة 3.9 ملايين دولار للقيام بدراسة عن الكيفية التي يمكن للجيش الأمريكي أن يستفيد استفادة كاملة من وظائف الدعم والإسناد من الشركات الخاصة.

وتعد شركة كيلوغ، براون آند روت المتفرعة عن شركة هالبيرتون القابضة، أبرز الشركات المتعاقدة مع الجيش الأمريكي. وسلف هذه الشركة هي شركة براون آند روت التي شيّدت 85% من البنية التحتية للجيش الأمريكي في حرب فيتنام. وقد استهزأ النقاد الليبراليون في ذلك الوقت من هذه الشركة التي تتخذ من ولاية تكساس مقراً لها على علاقتها الحميمة بليندون جونسون¹ قبل أن يوجهوا سهام نقدهم إلى نائب الرئيس

1- ليندون جونسون: الرئيس السادس والثلاثون للولايات المتحدة، انتخب في الأصل لمنصب نائب الرئيس حين ترشح لهذا المنصب مع جون كينيدي، واعتلى سدة الرئاسة بعد اغتيال الرئيس كينيدي.

الأمريكي الحالي دك تشيني الذي كان يتولى منصب المدير التنفيذي للشركة من عام 1995 وحتى عام 2000. وفي عام 1992 طلب تشيني من شركة براون أند روت تقديم الخُطط والميزانيات النظرية للدعم اللوجستي لأكثر من عشرة تصورات افتراضية تتطلب نشر عشرين ألفاً من الجنود في خمس معسكرات مدة ستة أشهر. ومن الواضح أن نتيجة التقرير الذي لا يزال موسوماً بالسرية قد أقتعت دك تشيني بالمزيّة العملية للتعاقد مع متعهد واحد كبير يتمتع بقدرات عالية وكبيرة لأداء الدعم اللوجستي؛ لأن شركة براون أند روت فازت بأول عقد شامل للدعم اللوجستي مع الجيش الأمريكي مدته خمس سنوات بموجب برنامج لوغكاب. ومع نهاية عام 1992، كانت شركة براون أند روت موجودة في الصومال لتقديم الدعم للجيش الأمريكي الذي كان يقوم بعملية «استعادة الأمل» وفي السنوات اللاحقة قامت شركة براون أند روت بعمليات دعم ومساندة للجيش الأمريكي في رواندا، وزائير، وجنوب غرب آسيا، وهاييتي، والكويت، والبلقان. وفي عام 1997، خسرت شركة براون أند روت عقد لوغكاب المجزي وكسبته شركة دينكورب. غير أن شركة براون أند روت عادت لتكسبه من جديد عام 2001 بعد أن أصبح لها اسم جديد هو كيلوغ براون أند روت. وفي هذه المرة كانت مدة العقد عشر سنوات.

عدت أول تجربة للجيش الأمريكي في الاعتماد الرسمي على الشركات الخاصة في تولي مهمة الدعم اللوجستي تجربة ناجحة. ومع ذلك، تعرضت شركة براون أند روت لانتقادات لاذعة بسبب فشلها الواضح في السيطرة على النفقات في عملياتها في البلقان، وأكدت دراسة أعدها معهد الإدارة اللوجستية أن شركة براون أند روت قد أنجزت بأربع مئة واثنين وستين مليون دولار وستة آلاف وسبع مئة وستة وستين موظفاً ما قد يتطلب إنجازه ثمانية آلاف وتسع مئة وثمانية عشر جندياً وست مئة وثمانية وثلاثين مليون دولار.

لم يكن هذا التحوّل في زيادة الاعتماد على الشركات المدنية في تزويد الخدمات والمساندة العسكرية ليأتي في وقت أنسب من هذا الوقت؛ لأن الجيش كان يشهد خفضاً في أعداد أفرادها في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وفي العقد الممتد بين عام 1991 وعام 2001، طرأت تخفيضات بنسبة 30% على أعداد الجنود في الخدمة الفعلية أي ما يعادل مليوناً ونصف المليون جندي، غير أن تطبيق مبدأ العهدة بمهمات الإسناد إلى شركات

خاصة والتوسع فيه قد مكن البنتاغون من إحداث تخفيضات كبيرة دون أن تؤثر في قدرات الجيش في الرد والانتشار. ومع تزايد تقبل كبار القادة العسكريين من الجيل القديم لفكرة استخدام المتعاقدين المدنيين، ازداد استخدامهم على نطاق واسع وعلى نحو متسارع.

ومع أن القوة التي استخدمت في حرب الخليج الثانية [2003] كانت تعادل نصف القوة التي استخدمت في المواجهة الأولى مع صدام حسين، إلا أن الحملة الثانية كان يرافقها جيش ثانٍ مكون من مدنيين أمريكيين وأجانب يتولون طهي طعام الجند، وغسل ثيابهم، وتنظيف أسلحتهم، وحتى شحن جثث قتلاهم إلى أوطانهم. وقبل عقد من الزمان كان يوجد متعاقد واحد لكل خمسين جندياً في الجيش، لكن النسبة ارتفعت في حرب الخليج الثانية إلى متعاقد واحد لكل عشرة جنود، ولم تكن سوى فئة محدودة من هؤلاء يعملون بصفة متعاقدين أمنيين بالتحديد؛ لأن قطاع الأمن الخاص لم يشهد توسعاً مجزياً في السوق إلا بعد أن ثبت أن تعداد الجنود المخصصين للاجتياح لم يكن قادراً على بسط الأمن.

وربما أسهمت الثقة الزائدة بأفضلية التقنية الغربية في تجاهل سوء تقدير العواقب المحتملة طويلة الأمد للاحتلال وما يحتاجه من أعداد كبيرة من الرجال والمتطلبات الضخمة غير التقنية لإعادة البناء. وكانت القوة الأمريكية قادرة بسهولة على إزالة صدام حسين من الحكم وتشيت جيشه الذي كان في الأصل يعاني من الانهيار والتشرد، بيد أن المتطلبات الضرورية لاجتياح بلد ما تختلف اختلافاً كبيراً عن متطلبات احتلاله. فقبل الحرب، قدر جنرالات الجيش الذين يتقنون العلوم العسكرية عدد القوات اللازمة لاحتلال العراق بحدود النصف مليون جندي. وفي أواخر شهر شباط/ فبراير من عام 2003، قدر رئيس هيئة أركان الجيش الأمريكي الجنرال إريك تشينسكي ذلك العدد بمئات الألوف، ثم نقلت التقارير فيما بعد الرقم الذي ذكره تحديداً بأربع مئة ألف جندي. وقد بنى تشينسكي حساباته بحسب نموذج قاسه على الجنود الموجودين في كوسوفو والبوسنة. استنتج منه توصياته التي قدمها بشأن العراق. وفي أثناء ثماني وأربعين ساعة، سارع وكيل وزارة الدفاع آنذاك بول وولفويتز إلى توجيه نقد لاذع للجنرال تشينسكي واصفاً تقديراته بأنها «بعيدة كل البعد عن الصواب». وكان البنتاغون يرغب

في تصديق مقولة أن الاحتلال لن يتطلب سوى 75 ألف جندي. وقد أثبتت الظروف فيما بعد عكس ذلك. وكما حدث في أفغانستان -والى درجة أبعد كثيراً- دعت الحاجة إلى تدخل المتعاقدين الأمنيين لتقديم المساعدة.

تفجّر الفرص

في العشرين من آذار/ مارس لعام 2003، عبّر أكثر من ربع مليون جندي الحدود الكويتية مستهليّين اجتياح العراق في حرب الخليج الثانية. وكندشين أي منتج جديد جرى التخطيط له بعناية، نجحت الحكومة الأمريكية في إقناع الرأي العام الأمريكي بالفكرة القائلة: إن اجتياح العراق كان المرحلة الثانية اللازمة في الحرب على الإرهاب. وقد أحرز الاجتياح الأولي بسرعة فائقة المعلم الذي بالغت حكومة بوش في الترويج له بعبارة «أنجزت المهمة» بدخول قوات التحالف بسرعة كبيرة مدينة بغداد مرغمة الطاغية العراقي على الاختباء. وأتخم الإعلاميون المدمجون بالجيش الأمريكي موجات البث الإعلامي بمشاهد البهجة والسرور لزوال عهد صدام، ولكن سرعان ما بدأ السلب والنهب.

وفجأة، هوت بغداد في اضطراب عارم مع قيام جموع من العراقيين البائسين بأعمال شغب، ونهب كل شيء ذي قيمة -حتى مكابس الورق وأسلاك النحاس- من وزارات الحكومة، والمتاجر، ومراكز الشرطة، والمساكن الخاصة. وأشعلت الفوضى شعوراً عارماً بالإفلات من العقوبة في الوقت الذي غمرت فيه الجريمة والعنف العاصمة العراقية وغيرها من المدن. وحتى تلك اللحظة، كان الجيش الذي تقدم مسافة بعيدة عن خطوط الإمداد قد تسبب في إيجاد أول عقبة في الاجتياح. وأصبح من الضروري اتخاذ قرار مصيري: زيادة أعداد الجنود أو مواجهة التبعات. وبالأخذ في الحسبان الثمن السياسي المصاحب للزيادة المفاجئة في أعداد الجنود بعد الاجتياح، ليس بأقلها توليد انطباع بالضعف أمام الأعداء، ولهذا السبب لم يحظ هذا الخيار بأي نقاش جاد.

ومع ترسخ ممارسة العهدة بمهمات الدعم والإسناد إلى القطاع الخاص عام 2003، فقد كان هذا الاضطراب الأمني وعدم الاستقرار هو كل ما يحتاجه انفراج سوق عمل رجال الأمن الخاص المسلحين. وفي 18 نيسان/ إبريل، وبعد أقل من أسبوع على بدء

انتشار أعمال النهب والسلب، تلقت شركة دينكوروب عقداً تقدر قيمته بأكثر من 50 مليون دولار- لتقويم الوضع الأمني وتوظيف آلاف من المتعاقدين للبدء بتدريب أطقم تتولى فرض القانون، وأحكام القضاء، ونظام العقوبات. ويقدم عقد دينكوروب أول جملة من العقود الأمنية بعد الاجتياح، ولكن الفرص لم تبدأ بغمر سوق المتعاقدين الأمنيين إلا بعد بدء العمل بإعادة الإعمار.

وبعد نفاذ كل ما يمكن نهبه، ساد أكثر البلاد شعور عام بالاستسلام المرير المصحوب بالنقمة. ومع أن كثيراً من العراقيين يحملون قوات الاحتلال الأمريكي مسؤولية خلق الفوضى في مجتمع كان ينعم بأمان فرض بالقوة، إلا أن أكثر العراقيين آثروا الانتظار بصبر وهدوء ريثما يفي سادتهم الجدد بوعودهم لتأمين الكهرباء والوظائف، وإعادة الإعمار. ولا شك في أن النشاط الإجرامي العنيف قد زادت حدته عما كانت عليه الحال في عهد صدام حسين، ولكنها لم تكن بحال من الأحوال على الصورة غير المسبوقة التي صاحبت سقوط بغداد. والأمر الأكثر أهمية، بالإضافة إلى انتشار العنف والجريمة العادية، هو أن إشارات أكثر خطورة بدأت تظهر على السطح منذرة بمشكلات تنتظر قوات التحالف. وبحلول شهر يونيو أصدرت الأمم المتحدة بعد وقوع عدد من الهجمات تقريراً يحدد الأعراض المبكرة لوجود مقاومة منظمة. وكلما طال الاحتلال، واجه المحتلون زيادة في المقاومة العنيفة- وهي مقاومة تضم أنصار حزب البعث، والعناصر السابقة في الحكومة بالإضافة إلى الجهاديين الأجانب. ولو اطلع الرئيس الأمريكي ومستشاروه الذين قرروا اجتياح العراق واحتلال أرضه على ما كتبه العقيد إن-لورنس عن المنطقة لاستفادوا كثيراً من وصفه الذي دوّنه قبل ثمانين عاماً حين قال إنها: «نسيج من البلدات المتنافسة غير القابلة للتلاحم، وهي مع ذلك مستعدة للاتحاد لمواجهة القوى الخارجية» وكانت النتيجة مزيجاً من الجماعات المعادية للولايات المتحدة بأحجام ومحفزات، وتكتيكات، وقدرات متنوعة، وكلها تتنافس فيما بينها على قتل أكبر عدد ممكن من جنود التحالف، والمتعاقدين الأمنيين، أو «المتعاونين». ولدى قادة هذه المجموعات منبع لا ينضب من الغضب والاستياء الذي يمكن استغلاله في الخطاب التحفيزي التحريضي، إضافة إلى شريحة عريضة من الرجال العاطلين عن العمل والشباب الناقم. ولم يكن الوضع

في العراق مثلاً على المقاومة التقليدية أو النزاع المحدود؛ بل هو أقرب إلى العمل اليومي المعتاد في أماكن مثل الشيشان أو قطاع غزة.

في مثل هذه الأوضاع من العنف المتفاقم وأعمال المقاومة كان يفترض أن تبدأ الشركات الغربية بإعادة إعمار العراق. وفي شهر كانون الثاني/يناير من عام 2003، أنشأت وزارة الدفاع الأمريكية مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية المعروف اختصاراً بكلمة (أورها) وعين الجنرال جي غارنر مديراً تنفيذياً للمكتب. وبعد المرحلة الأولية من الاجتياح، نقل غارنر إلى منصب رئيس الحكومة العراقية المؤقتة. غير أن مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية أدمج في مايو من عام 2003 في سلطة التحالف المؤقتة، وحل السفير بول بريمر محل الجنرال غارنر. وأنيطت بسلطة التحالف المؤقتة وببول بريمر المسؤولية عن إدارة جهود إعادة إعمار العراق، والعمل في الوقت نفسه على تأسيس حكومة مدنية منتخبة بطريقة ديمقراطية تقودها شخصيات عراقية.

اختارت الولايات المتحدة أسلوب العدوانية السلبية، وذلك حين عهدت بمهمة التعامل مع المشكلة الأمنية إلى الشركات الأمنية الخاصة، التي كانت تسعى إلى ممارسة عملها هناك. وتقوم الشركات المتعاقدة الأصيلة في عقود الإنشاءات بدورها بالتعاقد مع المتعاقدين الأمنيين لتوفير الأمن والحماية لمواقعها ثم تدمج كلفة تلك العقود ضمن مصاريفها التشغيلية. وكانت عقود إعادة الإعمار، والدعاية الانتخابية، والتعليم، وحتى خدمات المعلومات، تخصص جزءاً كبيراً من المصاريف للخدمات الأمنية وهو ما أدى إلى زيادة في الكلفة بنسبة 50% عن التكلفة الأصلية في بعض العقود بحسب التقديرات التي أجريت قبل انفلات الأمور عن نطاق السيطرة. إن ممارسة النشاط التجاري في منطقة حرب تشهد قتالاً حياً، بحسب تصنيف البنتاغون ووزارة الخارجية الأمريكية للعراق، ولكن ليس بحسب تصنيف البيت الأبيض، يتطلب استئجار شركات خاصة يمكنها توريد كل شيء بدءاً من العربات المصحفة والحواجز الإسمنتية إلى البنادق والرجال المسلحين المدربين على استخدام تلك البنادق. ومن هنا بدأت طفرة قطاع المتعاقدين الأمنيين الخاص.

لقد سبق للشركات الخاصة أن عملت في ساحات الحروب والمعارك، ولكنها في العادة كانت بعيدة عن خطوط إطلاق النار والاشتباكات المسلحة، ولم يسبق لها قط أن مارست

عملها وسط سكان محليين يظهرون العداء لهم، وفي جميع الأحوال لم تكن بالقدر الذي يحدث الآن في العراق. ويعد مبلغ ملياري دولار الذي خصص لإعادة إعمار أفغانستان مبلغاً ضئيلاً إذا ما قورن بالعشرين مليار دولار التي خصصها الكونغرس للمرحلة الأولى في تشرين الأول / أكتوبر من عام 2003 لإعادة إعمار العراق. ثم تبين عدم كفاية هذه التقديرات الأولى. ومع حلول صيف عام 2005، قدرت تلك التكاليف حتى عام 2007 بقراءة 55 مليار دولار، وهي زيادة كبيرة استفاد منها القطاع الخاص على نحو لم يكن متخيلاً من ذي قبل.

لقد أدى تدفق الشركات الغربية المكلفة بإعادة إعمار العراق إلى زيادة استياء الشعب العراقي من الوجود الأمريكي في البلاد إضافة إلى التوتر القائم نتيجة الاحتلال أصلاً. وفي بلد يعاني نصف سكانه البطالة، أصبح ينظر إلى العمالة الأجنبية على أنها عمالة سلبت وظائف العراقيين وحرمتهم رزقهم. أي أن العمال الفلبينيين، والنيباليين، وغيرهم من رعايا الدول المصدرة للأيدي العاملة يقومون بالوظائف التي يمكن أن يؤديها العراقيون الجياع لسبب بسيط هو أن بعض الشركات تشعر بأنه لا يمكن الثقة بالعراقيين. كما أن قرار اعتزام استخدام عائدات النفط العراقي لدفع أجور هؤلاء الأجانب أتبع الجرح بالإهانة.

ولجأ بعض المتعاقدين من الباطن إلى توظيف عراقيين؛ ليكونوا رادعاً من وقوع الهجمات، وبعضهم الآخر كان يعمل بعيداً عن الأنظار دون أي ترتيبات أمنية مسلحة، غير أن الإجماع في الرأي كان يرى أن مجموعة من حملة السلاح هو مطلب لازم لممارسة أي عمل في العراق. وحتى شركة كيلوغ، براون آند روت - وزيادة منها في الاحتياط كانت تعطي موظفيها في بعض الأحيان أسلحة نارية. وقامت بعض الشركات الأخرى مثل شركة زاباتا الهندسية - وهي شركة تتولى جمع، ونقل، وتنفيذ قرارات الهدم؛ بإنشاء أقسام أمنية داخلية خاصة بها. غير أن الاحتياجات الأمنية للغالبية العظمى من الشركات الأخرى قد أدى إلى خلق سوق ضخمة من الفرص للمتخصصين في تزويد الحراس المسلحين.

وفي غضون أشهر قليلة، قفزت صناعة الأمن الخاص من نشاط بسيط ناشئ إلى صناعة تقدر قيمتها بمليارات الدولارات، تتصدرها شركات مثل بلاك ووتر، وهارت، وتربل كانوبي، ودينكورب، وأرمورغروب، وكنترول رسك غروب، وإريتز، وإيجيس. وبحسب التقديرات الرسمية الصادرة عن البنتاباغون لعدد الشركات الأمنية الخاصة المرخصة التي تعمل في العراق بحسب إحصاء عام 2003، فإنه يوجد في العراق قرابة ستين شركة تستخدم زهاء 125 ألف موظف، ولم تكن الغالبية العظمى من هذه الشركات موجودة قبل اجتياح العراق. ويمكن لهذا الرقم أن يكون أكبر كثيراً، وربما يصل إلى الضعفين، إذا أخذ في الحسبان الشركات الأمنية الصغيرة المبتدئة، والشركات الأمنية العراقية، والأقسام الأمنية الداخلية غير المسجلة في بعض الشركات كما هي حال شركة زاباتا.

لقد أدى هذا التحول السريع والكبير، في الاعتماد على المتعاقدين المستقلين لتأمين الخدمات الأمنية، إلى ظهور مجموعات من الرجال المسلحين في العراق يعملون في وضح النهار لدعم المهمة الإجمالية للولايات المتحدة. ونظراً لكونها تابعة لمؤسسات غير عسكرية، فقد كانت في موقع مبهم على حدود الخط الفاصل بين المدنيين والمقاتلين. وواجهت هذه المجموعات في أداء عملها مشكلات جمّة: «استصدار بطاقات هوية وتراخيص حمل السلاح؛ وغموض وتعارض في الأهداف، والتنسيق بين القوافل الأمنية؛ والتعرض لنيران صديقة، ليس من جنود التحالف وحسب، بل وحتى من فرق تابعة لشركات أمنية أخرى». ونظراً لكون «زيّهم الموحد» يشابه لباس القوات شبه العسكرية، فليس من المستغرب أن تتبجح المواقع الإلكترونية التابعة للمقاومة العراقية بتوجيهها ضربة موجعة لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بعد أن نفذت هجوماً استهدفت قافلة للمتعاقدن الأمنيين.

وإلى جانب الصعوبات العملية المحدودة التي تواجهها الشركات الأمنية الخاصة في العراق، أثارت الطفرة التي شهدتها هذه الصناعة عدداً من القضايا الخطيرة الملحة، التي تتطلب نقاشاً أمام الرأي العام حول مستقبل هذه الصناعة. وثمة أسئلة كثيرة فيما يخص مسألة كيف يمكن لجحافل كبيرة من الجيوش المسلحة الخاصة أن تخدم الأهداف العسكرية وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية؟!

لقد سبق أن تابع أساتذة جامعيون متخصصون، مثل بيتر سينغر من معهد بروكينز، وكذلك ديورا أفانت من جامعة جورج واشنطن التطورات التي طرأت على هذا القطاع المتنامي متابعة لصيقة منذ نشأته في أواسط تسعينيات القرن الماضي. وركز كتاب سينغر الذي نشر عام 2003 بعنوان «عساكر الشركات: بروز صناعة الجيوش المخصصة» على ظهور الجيوش المرتزقة وتحولها إلى هيكل مؤسسي شرکاتي، وعلى المشكلات التي نشأت عنها والتصورات المحتملة للملازمة لخصخصة الأمن والحروب. ويعد سينغر من النقاد المشهورين للاتجاه السائد في الشركات الأمنية التي لا تخضع لتنظيم الدولة. ولكن سينغر مع ذلك يلمس لهذه الشركات العذر ويتفهم موقفها، ومع أن النظرة السائدة في الأوساط العسكرية تُقرُّ بأنَّ خصخصة خدمات الدعم والإسناد توفر في المصاريف والنفقات المالية في المؤسسة العسكرية، إلا أن القضية، وكما يوضح سينغر في حوار دار بيني وبينه: «ليست متعلقة بتوفير الكلفة الاقتصادية، بقدر ما هي متعلقة بتوفير الكلفة السياسية. فحين تقع مظلمة ما، فإنك تلقي اللوم على الشركة». وواضح أن هذا الأمر يتجاوز الراحة وتوفير النفقات، كما أن الاعتماد على المتعاقدين الأمنيين من القطاع الخاص يسهل خصخصة المسؤولية عن الأخطاء. إن وقوع التجاوزات والإساءات ليست بغريبة عن الجيش ولا عن القطاع الخاص، لكن النتائج والتبعات تختلف اختلافاً كبيراً في الحالتين. فلو قام جندي في الجيش بإطلاق النار عشوائياً على مجموعة من المواطنين العزل، لأدى ذلك إلى ردة فعل دولية تلحق الخزي بالدولة التي ينتمي إليها الجندي، أما لو قام متعاقد أمني بفعل مماثل، فإنه ببساطة سيتعرض للفصل من عمله وتتلقى الشركة التي يعمل فيها بعض النقد. وفي الحالات التي يمارس فيها المتعاقدون أو الشركات التي يعملون فيها نشاطات مشبوهة، فإنهم في أسوأ الظروف سيفقدون عقودهم. وفي العراق لا توجد شفافية في عمل الشركات الأمنية، ولا تخضع إلا لقدر بسيط من المساءلة في نشاطها. وخصخصة التبعة يجعل الجيش والحكومة محاطة بجدار ناري من الحصانة يحول بينها وبين الملاحقة القضائية؛ لأن العقود تقدم حماية قانونية وإنكاراً مقنعاً بأن الحكومة أقرت أو كانت تعلم بأعمال التعسف والإساءة.

ويعتقد سينغر أن الاعتماد المتزايد على القطاع الخاص يزيل كثيراً من المسؤوليات والتبعات التي يمكن أن تنشأ عن الجيش، ويخلق فرصاً كثيرة من التصورات التي يمكن

أن تعرض أي مهمة يكلف بها الجيش للخطر. وحرص سينغر على انتقاء كلماته بعناية فائقة؛ لكي لا يعرض نفسه لعداوى قضائية يمكن أن تلاحقه بسبب تصريحات طائشة. فقال: إنه يرى احتمال أن تنكص الشركات التجارية عن إتمام عقدها أو قد تغالي مغالاة فاحشة في أجور خدماتها؛ لأن هذه الشركات تعتمد في حساباتها على مبدأ الكلفة زائد الربح، بدلاً من الاعتماد على شرف الواجب. ويستشهد كتابه الذي اعتمد فيه على منهجية علمية كثيراً من الأمثلة على التجاوزات المالية والأخلاقية والقانونية في نظام العقود القائم في الوقت الراهن كالمغالاة في الأجور، والقيام بعمليات احتيال ونصب في الدول المضيفة، وممارسة نشاطات إجرامية، وغيرها. وبحسب ما يذكر سينغر، فإن هذه المشكلات نتجت عن ضعف الرقابة وعن الطفرة الكبيرة التي طرأت على هذه الصناعة بحيث يمكن لشركة حديثة النشأة أن تقفز من لا شيء إلى الدخل في عقد بقيمة ملايين الدولارات في غضون بضعة أسابيع.

أما الدكتورة ديورا آفانت، أستاذ العلوم السياسية ومديرة معهد الدراسات العالمية والدولية في كلية إيوت للشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن، فكانت أقل انتقاداً لهذه الصناعة من سينغر، ولكنها مع ذلك لا تخفي قلقها من أن الزيادة في استخدام الشركات الأمنية الخاصة ستسهم في نمو صناعة يمكنها أن تقدم أدوات للحروب مقابل أجر مالي بدلاً من أن تكون أدوات خير للمواطنين. والقضية الجوهرية التي نشأت عن استخدام الشركات الأمنية الخاصة، بحسب رأي ديورا آفانت، هي أن الطرف الذي يستأجر هذه الشركات هو الذي يحدد من يملك استخدام القوة.

وترى ديورا أن ما طرأ على القطاع الأمني الخاص من نمو وازدهار هو أمر طبيعي ومتوقع، ولكنها ترى غيمة قاتمة فوقه: «إنه [أي استخدام المتعاقدين المستقلين] قد نقل السلطة التي كانت من اختصاص الكونغرس إلى البيت الأبيض». ففي حين يملك الكونغرس السلطة كاملة للتصويت على تخصيص النفقات المالية لأي عمل عسكري، أصبح بإمكان السلطة التنفيذية -إذا كانت عازمة- أن تلجأ إلى عدد من الحيل التي تستطيع عبرها تمويل قوة صغيرة من المتعاقدين للقيام بعمل عسكري ما متجاوزة بذلك الكونغرس. وتذكر آفانت آليات وأنظمة الرقابة المكتوبة منها وغير المكتوبة التي تخضع

لها الشركات التي تبرم عقوداً مع الحكومة، ولكنها قلقة من أن الشركات الخاصة التي تقدم الخدمات الأمنية يمكنها العمل خارج نطاق التغطية الإعلامية، ومن ثم خارج علم دافع الضريبة الأمريكي ودون علم أكثر أعضاء الكونغرس. ولاحظت آفانت أن هذه الشركات «تتضي على الشفافية والوضوح في عمل الحكومة عن طريق وضع كم هائل من المعلومات في أماكن مختلفة. إنَّ التغطية الإعلامية للجنود هي خمسة أضعاف التغطية الإعلامية للمتعاقدين الأمنيين».

ثمة نقاش دائر عن مدى التوسع الذي يمكن أن تصل إليه الشركات الأمنية في خدماتها. وإحدى المخاوف التي يمكن أن تنشأ عن ذلك هي أن هذه الشركات يمكن أن تتحول إلى منظمات هجومية، بمعنى أنها ستصبح جيوشاً تقاتل بالإنابة، أي جيوشاً من المرتزقة. وفي الوضع الراهن، يقوم المتعاقدون الأمنيون بعدد من الوظائف في مناطق الحروب، ويخضعون لقيود وحيد أساس هو أنهم يؤدون وظائفهم بقدرات دفاعية وحسب. ولو كلف متعاقد أمني خاص بواجبات هجومية كالتالي يكلف بها الجندي النظامي، فإن الخط الدقيق الذي يفصل بين المتعاقد الأمني والجندي المرتزق سينقطع، وستبدأ الشركة الأمنية الخاصة التي تشرف على المتعاقد بتعريف نفسها بوصف «شركة عسكرية خاصة» وهو وصف ملطف للجهة التي تقوم بتزويد خدمات الجنود المرتزقة.

إن أبرز دور يؤديه المتعاقدون الأمنيون في العراق اليوم، وأكثرها تعرضاً للمخاطر هو خدمة المرافقة الأمنية، ولا سيما على درب المهالك المسمى بالدرب الآيرلندي الذي يصل بين مطار بغداد الدولي ومدينة بغداد. وكمصارعي روما القديمة، يتقدم المتعاقدون الأمنيون لمواجهة الموت كل يوم، وما من لحظة تمر على مطار بغداد الدولي إلا وتجد فيها عدداً من السيارات رباعية الدفع التابعة لعدد من الشركات الأمنية تنتظر في المطار لمرافقة مسافرين قادمين على طول المسافة القصيرة - لكن المهلكة - إلى بغداد. وتراهم يسيرون بسرعة عالية، ويطلقون نيران أسلحتهم لإبقاء الآخرين بعيداً عنهم، ويتعاملون مع كل شيء في الطريق بوصفه سيارة مفخخة. وتسوِّغ أعداد الهجمات المتكررة في الطريق الذي يطلق عليه بحق «ممر السيارات المفخخة» أسلوبهم العدواني في السير على ذلك الطريق. وإلى جانب تأمين نقل كل شيء من الحافلات التي تقل الصحفيين، والدبلوماسيين،

ورجال الأعمال، إلى الشاحنات المحملة بمعدات الطهو، أو إمدادات أعمال الإنشاءات، يقوم المتعاقدون الأمنيون بتقديم حماية ثابتة للسفارات، وأنابيب النفط، والمباني التابعة للحكومة، وغيرها من منشآت البنية التحتية. ويقوم المتعاقدون الأمنيون بتدريب الجنود العراقيين وقوات الشرطة، بالإضافة إلى عمليات جمع المعلومات الاستخباراتية، ونصب أجهزة الاستطلاع الجوي، وقيادة الكلاب الباحثة عن المتفجرات. وهم وإن لم يكونوا من الناحية الفنية يعملون نيابة عن المؤسسات العسكرية الأمريكية إلا أنهم - كما تقول ديبورا آفانت- قد أصبحوا أهدافاً مشروعة لهجمات المقاومة؛ لأنهم يؤدون أدواراً داعمة ومعززة للمهمة الأمريكية، ويعملون على تأكيد بقاء المسؤولين السياسيين الذين عينتهم الولايات المتحدة وتأمين وجود الشركات الأمريكية.

وفي أثناء تنفيذ شركة بلاك ووتر مهمة حماية بول بريمر البارزة أمام القاضي والداني، نقلت التقارير عن المقاومة العراقية تقديمها جائزة قيمتها 30 ألف دولار عن رأس أي واحد من فريق الحراسة التابع لبلاك ووتر. ولم يكن هؤلاء المتعاقدون يقومون بعملهم وهم يدركون وجود فدية مجزية فوق رؤوسهم، ولكنهم يعلمون أيضاً أن الرجل الذي كلفوا بحمايته هو أثنى هدف في ساحة المعركة. وقدر بعضهم الجائزة الموضوعة لمن يأتي برأس بريمر بخمسة وأربعين مليون دولار.

كان بول بريمر في نظر المقاومة الناشئة يجسد رمزاً أوحّد لاحتلال غربي مرفوض، وكان على شركة بلاك ووتر أن تأخذ هذه الحقيقة في الحسبان حين تقرر مستوى القوة البشرية والقوة النارية اللازمة لحمايته. وكان سلفه ج - غارنر في البداية يحتفظ بوحدة صغيرة من الجنود التابعين للحرس الوطني لولاية فلوريدا للقيام بحراسته، غير أن تفاقم الوضع الأمني بسرعة، وإصرار بريمر على التنقل في البلاد كان يعني أنه بحاجة إلى قوة حماية أكبر وأشمل. فجرى تكليف إريك برنس وبلاك ووتر بالتقدم بحل مبتكر فريد، واستخدمت مخصصات مرصودة في حساب لشركة دينكوروب لدى وزارة الخارجية الأمريكية لتمويل تلك الحماية. وهكذا تكوّن فريق الحراسة الشخصية المشهور الذي يتولى حراسة بريمر من وحدة سريعة الحركة من المسلحين المستأجرين تدعمها قوة نارية كاسحة.

كانت شركة دينكوروب في ذلك الوقت ملتزمة بعقد لتقديم الاحتياجات الأمنية لوزارة الخارجية الأمريكية حول العالم- بما في ذلك حماية السفارات والمكاتب الدبلوماسية والرئيس الأفغاني حامد كرازي- ولكنها عهدت إلى شركة بلاك ووتر بمهمة تنفيذ التزاماتها في ذلك العقد في العراق. ومع أنه لم يكشف النقاب عن كلفة فريق الحرس الإمبراطوري الذي يتولى حراسة بريمر، إلا أن بلاك ووتر وبعد عدة أشهر من فوزها بتلك المهمة، وقعت على عقد منفصل بتاريخ 24 آب/ أغسطس من عام 2003 قيمته 21,3 مليون دولار. ومثالاً على تأسيس شركات جديدة لتنفيذ عقد أمني في طفرة الشركات الأمنية الخاصة، جرى تسجيل شركة جديدة تحت اسم بلاك ووتر للاستشارات الأمنية لدى حكومة ولاية كارولينا الشمالية بعد شهر من توقيع ذلك العقد.

تألف فريق الحراسة الشخصي لبول بريمر في البداية من ثلاثة وستين متعاقداً أمنياً مستقلاً، وأسطولاً من السيارات ذات الدفع الرباعي، وفريقين من كلاب الأثر مع ساستها، وأربعة طيارين، وأربعة رماة جويين، وفريق أرضي، وثلاث طائرات مروحية صغيرة من طراز بوينغ إم دي 530-، وفيما بعد، قامت بلاك ووتر بتدعيم الفريق بثلاث عربات مصفحة من طراز ممبة مزودة برشاشات بي كي إم الآلية، وعربات نقل مصفحة من طراز ساراسين، وطائرة نقل من نوع كاسا 212. وأظهر فريق الحراسة استعراضاً باهراً للقوة عن قصد؛ لأنه كان يخضع لقواعد الاشتباك الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية التي تطبقها فرق الحماية الدبلوماسية. والهدف الأساسي لفريق الحراسة الشخصي المرافق هو ردع أي هجوم على الشخص المقصود بالحماية، وإذا ما تعرض الفريق للهجوم، فإنهم مخولون بمقاتلة المهاجم حتى تتمكن الشخصية المهمة المقصودة بالحماية من الخروج من دائرة الخطر وإخلائه خارج مسرح المواجهة. وعلى الرغم من إطلاق كثير من الصحافيين اليساريين على هذه المجموعة المسلحة المكونة من جنود سابقين وأفراد شرطة متقاعدين وصف «المرتزقة»، إلا أن وزارة الخارجية تعدهم حراس أمن مسلحين. وعلى أي حال، كانت بلاك ووتر تنشر مجموعة صغيرة من الميليشيات الخاصة، ولأول مرة في التاريخ، كان بول بريمر، وهو متعاقد مدني، يقوم على حمايته جيش صغير من المتقاعدين الأمنيين، يدير بلداً محتلاً.

الأنظمة والتعليمات ومشاعر الاستياء والسخط

وصل السفير بول بريمر، وهو نفسه متعاقد مستقل كُلف بمنصب الحاكم العام، إلى العراق في أيار/ مايو من عام 2003 ويده سلطات واسعة لإحداث تغييرات جذرية كاسحة وإصلاحات جوهرية في عراق ما بعد صدام حسين. عمل بريمر في السابق في السلك الدبلوماسي، وله باع طويل في هذا الحقل. وبعد تقاعده من العمل الدبلوماسي؛ فعمل في وظيفة رئيس تنفيذي لشركة مارش لاستشارات الأزمات، وهي شركة أنشأتها شركتا مارش وكماكلينان عقب وفاة ثلاث مئة موظف من موظفي الشركتين، في تفجيرات 11 أيلول / سبتمبر.

رأى كثير من الناس أن إسناد حكم العراق إلى بريمر كان قراراً حكيماً وموفقاً، لما يتمتع به هذا الرجل من أسلوب دبلوماسي رفيع. غير أن سياسة القبضة الحديدية والسلطات المطلقة التي كان يمارسها أثارت غضب كثير من العراقيين؛ إذ كان ينظر إليه وعلى نطاق واسع بأنه حاكم طاغية جديد يقوم بتبذير عائدات النفط العراقي على أجنب مبذرين وفاسدين من القصور نفسها التي كان يبذر منها صدام عائدات النفط العراقي على برامج الفاسدة. كما أن عبارة سلطة التحالف المؤقتة نفسها تنضح بالكلام الأورويلي المزدوج: فالتحالف يقصد به أمريكة وحدها، وأعمال السلطة كانت دائمة أكثر منها «مؤقتة»، والفوضى السائدة في العراق دليل على أنها ليست من «السلطة» في شيء.

وظهر أن سلطة التحالف المؤقتة كانت تعمل على خلق نموذج قديم من الشركات التجارية؛ فالولايات المتحدة قامت باحتلال دولة العراق ذات السيادة، وخلعت حاكمها، وأطاحت بجيشها، واستولت على أموالها، ثم قامت بتعيين مدير أعمال؛ ليقوم بإصدار الأوامر المصممة لتشجيع التجارة بين دول التحالف، وخلق قطاع صناعي جديد هو «إعادة بناء العراق». ومع أن جني الأرباح من الحرب هو أمر ممقوت عموماً، إلا أن سلطة التحالف المؤقتة لم تبذل أي جهد في تمويه الفرص المجزية التي أوجدتها لمصالح الشركات. وكان متوقفاً من إجراءات الإنعاش الاقتصادي عن طريق الصدمة، وقوى السوق القوية أن تضع العراق على مسار النجاح السريع. وللبداء بذلك، كان بريمر بحاجة إلى مضخة كبيرة من الأموال. وقد تحقق له ذلك بتأسيس صندوق تطوير العراق، لتمويل كل الشركات التي

اختيرت لتقديم المساعدة وجني الأرباح، بعد أن قامت قوات التحالف بالعمل النبيل الذي يعكس نكران الذات بتحرير العراق وإعادة بنائه، كما تزعم قوات التحالف.

وفي العشرين من آذار/ مارس من عام 2003، وقّع الرئيس بوش على الأمر التنفيذي رقم 3290 بمصادرة الأملاك العراقية في الولايات المتحدة والأموال العراقية في المصارف الأمريكية. وفي الثاني والعشرين من أيار/ مايو، حدد قرار الأمم المتحدة رقم 1433 مسؤوليات قوى الاحتلال في العراق بالآتي: «العمل على تعزيز رفاهية الشعب العراقي عن طريق الإدارة الفاعلة للمناطق العراقية....»، ولتحقيق هذه الغاية سمح القرار بتخصيص 95% من عائدات النفط العراقي لصندوق تطوير العراق، وهو تحوّل عن برنامج الأمم المتحدة السابق الذي كانت تُتّار حوله الشبهات، المعروف ببرنامج النفط مقابل الغذاء الذي وُضِعَ لمنع صدام حسين من نهب عائدات الصادرات النفطية لمصلحته الخاصة. وكان أول نظام يصدر عن سلطة التحالف المؤقتة بعد وصول بريمر إلى بغداد هو وضع الأساس القانوني لسلطة التحالف المؤقتة ممثلة في شخصه هو بصفته الحاكم العام للبلاد. وكان النظام رقم 2 الذي صدر عن السلطة يقضي بجعل بريمر المحاسب الوحيد لصندوق تطوير العراق.

ومن القرارات الأخرى التي صدرت عن سلطة التحالف المؤقتة، القرار رقم 1 الذي أصدره بريمر بهدف استئصال كل ما هو بعثي من المجتمع العراقي، وحظر هذا القرار كل أعضاء حزب البعث من تقلد أي «منصب تمارس بموجبه سلطات ومسؤوليات في المجتمع العراقي»، وهو قرار يؤدي من الناحية العملية على نبذ وإقصاء 10% من سكان العراق، أي ما يعادل مليوناً ونصف المليون إلى مليونين ونصف المليون نسمة. وأتبع ذلك القرار بقرار آخر يقضي بحل الجيش العراقي وعدد من الوزارات العراقية، وهو ما أدى إلى تسريح ما يربو على أربع مئة ألف عراقي من وظائفهم وحرمانهم من رواتبهم، ووضع بالنتيجة تحت يد معارضي الاحتلال مخزوناً من الجنود العاطلين عن العمل لتجنيدهم في الهجمات الانتحارية، وفي تنفيذ عمليات المقاومة. وقدم القرار رقم 19 والقرار 14 إلى المقاومة العراقية نصراً إعلامياً ودعائياً وأداة أخرى لتجنيد المزيد من المتطوعين؛ إذ حدد القرار رقم 19 الصور المسموح بها قانونياً من حرية التجمع، وفرض قيوداً على

حق العراقيين في التظاهر والاحتجاج، بينما سرد القرار رقم 14 القيود المفروضة على حرية الصحافة حديثة النشأة. ولم يكن أي من هذين القرارين في الحدود غير المعقولة، إلا أنهما ساعدا في تعزيز حجج المقاومة التي تقول: إن حديث الأمريكيين عن الحرية والديمقراطية ما هو إلا خدعة كلامية معسولة تهدف إلى تخدير الشعب العراقي؛ لكي يرضخ للاحتلال.

ومع تتابع القرارات والأنظمة الصادرة عن بريمر التي كانت موجهة نحو تحقيق الفوائد والأرباح التجارية بدلاً من المساعدة الإنسانية، تفاقم استياء الشارع العراقي وازدادت مخاوفه من أن الولايات المتحدة أقدمت على احتلال العراق لسرقة نفطه ونهب أمواله. ولو فسرت تلك القرارات والأنظمة بنية حسنة، على أنها جزء من إجراءات الصدمة الاقتصادية لإنعاش اقتصاد يتفق الجميع على أنه كان منهاراً بسبب الحصار، إلا أن الشعب العراقي لم يكن ينظر إليها بهذا الاعتبار؛ إذ جرى الاستيلاء على الممتلكات والأعمال التي تعود لحزب البعث، وسمح للأجانب بالتملك بنسبة 100%، وسمح بتحويل أرباح الشركات الأجنبية كاملة إلى الخارج، وأبرمت العقود مدة أربعين عاماً لضمان بقاء واستمرار أي مشروع تجاري وجد تحت سلطة الاحتلال الأمريكي، وتمت خصخصة النظام المصرفي، وفرضت ضريبة شاملة بنسبة 15%، وألغيت الرسوم والمكوس. وقد صدرت هذه الأوامر والأنظمة باللغة الإنجليزية وكانت ترجمتها العربية متأخرة عنها بوقت، وهو ما عزز الانطباع بأن المحتل الأمريكي كان يستولي على البلاد تحقيقاً لأهدافه الشخصية الأنانية.

لم يشهد الشعب العراقي في بدايات حكم بريمر سوى تحسينات طفيفة هامشية في الحالة الاقتصادية ومستوى المعيشة. ومع استمرار المحنة، تزايدت مشاعر السخط والاستياء، وتنامت معها أعمال المقاومة. وإمعاناً في زيادة التوتر على هذا الوضع الحساس أصلاً، كان التوسع في أعمال الإنشاءات مصحوباً بانتشار كبير للرجال المدججين بالسلاح من غير الجنود النظاميين، وكانت قوافلهم البارزة للعيان المنتشرة في كل مكان تجوب شوارع البلاد بعدوانية مستفزة، دافعة بالسيارات الأخرى غير المتعاونة إلى جانب الطريق أو مطلقاً عليها النار لتعطيلها وإصابة سائقها، ولا يملك أحد أي نوع من الإحصاءات

عن عدد المدنيين العراقيين الذين أصيبوا أو قتلوا على يد المتعاقدين الأمنيين، غير أن الأدلة السماعية التي انتهت إلي من تحديتي إلى عدد كبير من المتعاقدين الأمنيين تشير إلى أن هذا العدد ليس بالقليل. ومع ذلك، وحتى كتابة هذه السطور في بداية عام 2006، لم يتعرض أحد من المتعاقدين الأمنيين المستقلين لأي مساءلة قانونية عن أي ضرر جانبي نتج عن أفعالهم في العراق.

وفي حادثة رواها لي أحد المتعاقدين الذين شهدوها، قام سائق حافلة بك أب من نوع فورد إف250- كان في مقدمة قافلة أمنية، بصدم سيارة صغيرة كانت تقل أسرة عراقية في أثناء محاولة سائق الحافلة الالتفاف لتجنب وضع خطر. وبعد الحادثة بدت السيارة الصغيرة محطمة مسحوقة، ولم يعرف المتعاقد إن كانت الأسرة العراقية قد نجت من الحادث أم لا؛ لأن القافلة الأمنية لاذت بالفرار. ولم يخبر السلطات بهذا الحادث في ذلك الوقت، لذلك لم يتعرض السائق لأي تحقيق أو تأديب على ما فعله. وكان المتعاقد الذي شهد الحادثة يرغب بالإبلاغ عن الحادث إلى السلطات المختصة، ولكنه شعر بأنه ربما يعرض مهنته للخطر إن فعل ذلك.

افتتح بوش الحرب على الإرهاب بإصدار رخصة مفتوحة للقتل بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، حيث وقع على قرار يجيز الاغتيال. غير أن قرار بريمر رقم 17 هو الذي أطلق العنان للمتعاقدون الأمنيين في العراق لفعل ما يشاءون. وينص بند خاص في القرار 17 على ما يلي: «يتمتع المتعاقدون الأمنيون بالحصانة من الملاحقة القانونية في العراق بخصوص كل ما يتصل بالأفعال التي صدرت عنهم تنفيذاً لعقد أبرموه بالأصالة أو من الباطن. ويجب ألا يمنع الحكم الوارد في هذه المادة القوات المتعددة الجنسيات [قوات التحالف] من وقف إساءة التصرفات الصادرة عن المتعاقدين، أو حجز أي متعاقد يمثل خطراً أو تهديداً لنفسه أو للآخرين، حجراً مؤقتاً ريثما يتم تسليمه إلى السلطات المختصة في بلده الأصلي. وفي جميع الأحوال، يجب إبلاغ الموظف الأعلى رتبة في الهيئة التي تمثل دولة المتعاقد في العراق». وبعبارة أبسط، يقول هذا القرار: بأن النظام القانوني العراقي لا يملك صلاحية ملاحقة أي متعاقد أمني، حتى وإن كانت التهمة هي القتل العمد، إذا وقعت الجريمة في أثناء أداء المتعاقد وظيفته.

ويقضي الإجراء المتبع على أن تجري محاكمة المتعاقد الأمني على الجريمة المزعومة بحقه في بلده الأصلي بعد تسليمه إليه. وقد يبدو ذلك حلاً معقولاً بالنظر إلى حالة نظام العدالة العراقي، غير أن هذه الإجراءات لا تطبق في الواقع العملي. وبالأخذ في الحسبان الصورة التي نقلها إليّ المتعاقدون أصحاب الخبرة الواسعة في العراق حول الإصابات والأضرار غير المقصودة التي تلحق المدنيين العراقيين على يد المتعاقدين الأمنيين، فإن من المدهش حقاً أنه لم يتعرض متعاقد أمني واحد - وأقصد هنا تحديداً المتعاقدين الأمنيين الذين يؤدون وظائف أمنية لمصلحة سلطة التحالف المؤقتة- لأي تحقيق جنائي عن أي جريمة أو جنحة.

هناك قضيتان وضعنا أساس السابقة القانونية على محاكمة أنواع أخرى من المتعاقدين في بلدهم الأصلي، على جرائم ارتكبوها في مناطق حرب- مثل القضية المتعلقة بشركة مركز كاليفورنية للتحليل، وتلك المتعلقة بمترجمي تيتان، وجاءت تلك المحاكمات بعد الضجة الإعلامية التي تبعت الكشف عن فضيحة سجن «أبو غريب». وقد وجهت تهمة بالقتل إلى ديفيد باسارو، وهو متعاقد مستقل وجندي سابق في القوات الخاصة كان يعمل لمصلحة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في وحدة شبه عسكرية كانت تتولى القبض على الإرهابيين في أفغانستان، وحوكم فعلياً بموجب بنود قانون الولاء للوطن على قيامه بقتل أحد المحتجزين في أثناء التحقيق معه وتعذيبه. ولما كانت هاتان القضيتان قد قدمتا إلى المحكمة بعد الجدل الذي ثار عقب الكشف عن أعمال التعذيب التي وقعت في سجن «أبو غريب»، فإنها تشير تساؤلاً حول مسألة إن كان أصحاب السلطة لا يولون اهتماماً بالمساءلة عن المخالفات القانونية إلا حين تسلط الأضواء عليها.

انتهى العمل بالقرار رقم 17 مع تسليم مقاليد الحكم إلى الحكومة العراقية، ويفترض أن يخضع المتعاقدون الأمنيون منذ تلك اللحظة لأحكام القانون العراقي. ولأسباب أمنية، وتجنباً للوقوع في مشكلات قانونية، لا ينتظر المتعاقدون في المكان الذي يقع فيه الحادث. وبعد عدد كبير من الهجمات التي شنّها رجال المقاومة الذين كانوا يتخفّون تحت اللباس الرسمي للشرطة العراقية، لم يعد المتعاقدون الأمنيون يتوقفون انصياعاً لأوامر صادرة عن الشرطة العراقية وإن لاحقتهم سيارات الشرطة مطلقة صفارات الإنذار والأضواء

الوفاة؛ لذلك فالمهمة تقع على عاتق الشرطة العراقية في التحقيق في الحادث، وتتبع المعلومات لمعرفة هوية المتعاقد الذي ارتكب الخطأ (إن كان ذلك ممكناً)، ومن ثم مناقشة القوات الأمريكية التعاون معها في القبض على الشخص المتسبب في الحادث، وتسليمه إلى السلطات العراقية. وهذا تصوّر بعيد الاحتمال. ولو حدث أي تبرّم من سلوك غير لائق أو تصرف بطريقة عنيفة عن متعاقد أمني مستقل، فإن الشركة التي يعمل فيها إذا رأت أن هذا المتعاقد سيحملها تبعات ومسؤوليات هي في غنى عنها، فإنها في العادة تفسخ عقده وترسله إلى موطنه، وربما بقي في بلده دون عمل، لكن من المستبعد أن يرى جدران السجن من الداخل.

وضع القرار رقم 17 معايير مساءلة المتعاقدين الأمنيين في العراق، ولكنها في حقيقة الأمر غير موجودة على الرغم من أن الأسس القانونية المحددة لهذه المسؤولية قد شهدت تحولاً منذ صدور ذلك القرار؛ إذ لم يكتفِ القرار بإعطاء الشركات الأمنية الخاصة غير العراقية «بطاقة للخروج من السجن مجاناً» وحسب، بل، وهذا ما تحققت منه أنا شخصياً في أثناء ترحالي، وقد عملت على تغيير نظرة المتعاقدين إلى البيئة التي يعملون فيها: بدلاً من الالتزام بحدود السلطات المحلية والأنظمة والتعليمات، ينظر كثير من المتعاقدين إلى العراق بوصفه مزبلة خالية من القانون، «صندوق الرمل» أرض يدخلها الشخص إما قاتلاً أو مقتولاً. أما السكان المحليون فهم في نظر المتعاقدين الأمنيين الذين يخرجون من معاقلمهم الأمانة المحاطة بجدران مسلحة مقاومة للقذائف، بسياراتهم وعرباتهم المصفحة، ليسوا سوى خيال من الوجوه السوداء التي تظهر في مناظير البنادق.

إن السماح لهذه المجموعات المسلحة بالعمل دون مساءلة أو مسؤولية، وبقليل من الرقابة لهو أمر مثير للقلق، ولكنه أيضاً دليل على الجودة التي تتمتع بها كثير من الشركات الأمنية، وعلى حسن التدريب والانضباط لدى موظفيها، ولهذا السبب لم نشهد أي أعمال مثيرة للجدل. تلتزم الغالبية العظمى من المتعاقدين الأمنيين الذين يعملون في العراق قواعد الاشتباك التي وضعتها في الأصل وزارة الخارجية الأمريكية، وقام بتبسيطها المدير الأمني في مكتب المشروعات والتعاقدات العميد البريطاني المتقاعد أنتوني هنتر تشوات. إن أبسط وأوجز ملخص لقواعد الاشتباك التي يلتزمها المتعاقدون الأمنيون هي: «إذا أطلقت عليك النار، فردّ بالمثل».

قد تبدو هذه القاعدة سهلة التطبيق، وقد كانت كذلك في بدايات الأشهر الأولى من الاحتلال، وربما حتى نهاية السنة الأولى. غير أنه مع استمرار الاحتلال طوأل عام 2003 دون تقديم أي منفعة ملموسة للمواطن العراقي العادي، ازداد الاستياء، واكتسبت المقاومة مزيداً من القوة، وبدأ المتعاقدون الأمنيون يشعرون بنظرات الحقد والكرهية تصوّب إليهم في كل مرة يسيرون فيها عبر المناطق المدنية. والعمل في بيئة غير آمنة، ومواجهة عدو غير محدد يختبئ بسهولة وسط السكان المدنيين، بالإضافة إلى هذا التحوّل المؤكّد، وإن كان غير ملموس، في المزاج العام للشارع العراقي، كل ذلك يؤثّر تأثيراً كبيراً في سرعة رد المتعاقدين بإطلاق النار. ثم جاء هجوم الفلوجة على المتعاقدين التابعين لشركة بلاك ووتر فغير كل شيء.

لم يتوافر للمتعاقدين الأربعة الذين لقوا حتفهم في ذلك اليوم أي وقت للرد على إطلاق النار، ودفعت وحشية ذلك الهجوم كثيراً من المتعاقدين إلى حالة من التوتر العصبي وأزالت الافتراض الساذج بأنهم محصنون من التعرض للهجمات؛ لأنهم يتمتعون بصفة شبه مدنية. وبعد مشاهدتهم الموت والتمثيل بالجنث الذي حل بزملاتهم المتعاقدين على شاشات التلفاز تعرض مرة بعد مرة دون توقف، أصبح المتعاقدون الأمنيون أكثر استعداداً لإطلاق النار إذا ما شعروا بالتهديد.

وبعد أيام قلائل من حادثة الفلوجة، وقعت حادثتان هما الأكثر أهمية في سجل المتعاقدين الأمنيين في العراق منذ بدء الحرب، وإن توارت التقارير الإعلامية التي نقلت تطورات هاتين الواقعتين عن بؤرة التركيز الإعلامي بسبب وقوع أحداث أكثر أهمية منهما في العراق. وعلى الرغم من أن قواعد الاشتباك تقضي بأن المتعاقد الأمني يجب عليه ألا يطلق النار إلا بهدف الانسحاب من المكان وفك الاشتباك، فإن واضعي هذه القواعد لم يتوقعوا الحالة التي يكلف بها المتعاقدون الأمنيون بحماية المنشآت الثابتة التابعة لسلطة التحالف المؤقتة ويتعرضون لإطلاق نار قد يستمر ساعات بل وأياماً. وفي مثل هذه الحالة التي يتعرض فيها المتعاقدون الأمنيون للحصار، وتغلق من حولهم المخارج الآمنة، مع غياب النصر من الجيش، فإنه لا يبقى خيار أمامهم سوى القتال في مواجهة هجوم كاسح على يد مئات من المهاجمين. وفي الوقت الذي كان فيه ممثلو

البنتاغون والمعلقون الإعلاميون يجادلون أمام الرأي العام بأن المتعاقدين التابعين لشركة بلاك ووتر يجب وضعهم تحت الحماية التي تقدمها قوانين الحرب للمدنيين؛ لأنهم كانوا يقومون بالحراسة وحسب، وأنهم لا يخوضون معارك حربية، كان المتعاقدون الأمنيون في الكويت وفي النجف يخوضون معارك قتالية شرسة.

